مجلس المستشارين
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

الرباط في : 24/01/2023
رقم السؤال : 2.395

إلى السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول تفعيل الحوار القطاعي بمؤسسة التعاون الوطني

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد
السيدة الوزيرة المحترمة،
استحضارا للمرجعيات الوطنية المؤسسة للحوار الاجتماعي، ولا سيما تلك المنصوص عليها في الفصل 8 من دستور المملكة (... تعمل السلطات العمومية على تشجيع المفاوضة الجماعية، وعلى إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، وفق الشروط التي ينص عليها القانون...)، وأخذا بعين الاعتبار للتوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الموجه للأمة بمناسبة الذكرى الـ19 لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين، والتي جاء في منصوصها: " بأن الحوار الاجتماعي واجب ولابد منه، وينبغي اعتماده بشكل غير منقطع...".
وحيث أن منشور للسيد رئيس الحكومة رقم 2017/02 قد حث على ضرورة تفعيل الحوار القطاعي، كما وجهت السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة مراسلة للسيدات والسادة الوزراء رقم 538 بتاريخ 4 مارس2022 حول تفعيل "الحوار الاجتماعي القطاعي "، بهدف إيجاد حلول ممكنة وعملية للملفات ذات الأولوية التي ستمكن من تحسين الأوضاع الاجتماعية والمهنية للعاملين بالقطاع وكذا بالمؤسسات والمنشآت العمومية تحت الوصاية على أمل التوصل إلى اتفاقات مثمرة وعملية في آجال معقولة.
لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة:
- عن التدابير والاجراءات التي قمتم بها لتفعيل الحوار الاجتماعي بمؤسسة التعاون الوطني وعن أهم خلاصاته؟
وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

السطي خالد